المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

18/01/2013

نظموا وقفة احتجاجية حملوا فيها شعار «مامفاكينش»

المعتقلون السياسيّون السابقون يطالبون بجبر الضّرر

نزهة بركاوي

نظم معتقلون سياسيون سابقون، بتزامن مع انعقاد الندوة الدولية حول «الحق في الحقيقة، جبر الإضرار، الإصلاحات المؤسساتية، أي تقدم في العدالة الانتقالية بالمغرب»، التي نظمت من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين الماضي في مقر أكاديمية المملكة في الرباط، وقفة احتجاجية في بهو القاعة حيث تنعقد الندوة، حاملين شعار «ما مْفاكينش»، مطالبين بجبر ضررهم باعتبارهم من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد حضر مجموعة من المحتجّين من مدن مختلفة من المغرب، معتبرين أن الوقفة هي محطة أخرى في البرنامج النضاليّ الذي يخوضونه تعبيرا منهم عن «تمسكهم بمطالبهم المشروعة والتعريف بها». وقال بعض هؤلاء لـ«المساء» إنهم يحتجّون بسبب ما وصفوه بـ«التماطل» على الاختلالات التي تميّز الخطابات الرسمية لبعض المسؤولين بخصوص ملف ما سمي «طيّ صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب». وأكد المحتجون أنفسُهم أن «الوقفة شكلت فرصة لتوجيه رسالة لكل من يعنيهم هذا الأمر، مضيفين أن «المعتقلين السياسيين السابقين ضحايا الانتهاكات أصبحووا يُشكّكون في مزاعم الخطابات التي ظلت تنادي بجبر الضرر، الفردي والجماعي، لهذه الفئة طيلة سنوات، في الوقت الذي مازالت جلّ ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالقمع السياسيّ مفتوحة وملفات عدد كبير من الضحايا تنتظر تسويّتها دون أن يتحقق حلمها في ذلك، بل إنّ من بين الضحايا من فارقوا الحياة ولم يتحقق أملهم في أن يجبر ضررهم ويُنصَفوا رغم الحجم والبعد اللذين اتخذهما هذا الملف على الصعيد الوطني»، بتعبير المصادر ذاتها.

وجدد المعتقلون السياسيون السابقون، خلال الوقفة المذكورة، عزمهم على مواصلة الاحتجاج إلى أن يتم انتزاع مطالبهم المشروعة وجبر الأضرار المترتبة عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرّضوا لها خلال سنوات الرصاص، والمتمثلة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وفق ما صرّحت به المصادر ذاتها لـ«المساء».

المجلس الأعلى للسلطة القضائية وأثر مقترحات مجلس اليزمي

963 / 19

■ أنس سعدون ■

نشرت جريدة «أخبار اليوم» في عددها الصادر بتاريخ 11 يناير 2013، أنباء عن أولى التصورات التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويتعلق الأمر بمقترح رسمي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبعثه إلى مختلف الأطراف والمؤسسات المعنية بالمؤسسة الجديدة المنتظر إحداثها في إطار تنزيل المقتضيات الجديدة لدستور فاتح يوليوز 2011، في الشق المتعلق بالسلطة القضائية.

ويبدو من الأنباء التي أوردتها الجريدة أنه ثمة عدة إيجابيات في المشروع الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أهمها التأسيس لفك الارتباط بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية من خلال الدعوة إلى «إبعاد شبه تام لوزارة العدل والحريات عن كل ما يتعلق بالقضاء والقضاة»، ونقل اختصاصاتها في هذا الشأن إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي أضحى يقوم بوظائف خمس أساسية تحددها الوثيقة في تدبير المسار المهني للقضاة، الوظيفة الاستشارية، وظيفة الدراسات، والمراقبة، والافتحاص، ووظيفة التفتيش.

ويبدو أن هذا التصور يلتقي مع المطالب التي رفعها نادي قضاة المغرب بوصفه الجمعية الأكثر تمثيلية للقضاة في العديد من المناسبات، ومن بينها مبادرة تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال الفعلي والحقيقي للسلطة القضائية بمناسبة الوقفة الوطنية الأولى للقضاة أمام محكمة النقض بتاريخ 06 أكتوبر 2012، وما سبق ذلك من تقديم لوثيقة المطالبة باستقلال قضاة النيابة العامة عن وزارة العدل التي وقعها أزيد من 2000 قاضية وقاض بتاريخ 2012/05/05، فضلا عن المطالب التي عبرت عنها فعاليات حقوقية واسعة والتي أكدت في مجملها على ضرورة غل يد السلطة التنفيذية ومنعها من التدخل في شؤون السلطة القضائية.

لكن، وبالعودة إلى بعض المقتضيات التي تضمنتها الوثيقة المذكورة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يلاحظ وجود بعض النقاط المثارة التي تبقى محل نظر وتطرح العديد من علامات الاستفهام حول أسباب ورودها في الوثيقة الأولية التي تعكس تصور المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويتعلق الأمر بما اقترحته الوثيقة في الشق المتعلق بانتخاب ممثلي القضاة، حيث اقترح المشروع أن ينص القانون التنظيمي المحدث للمجلس الأعلى للسلطة القضائية على «انتخاب ممثلي القضاة لمدة 5 سنوات غير قابلة للتجديد، مع احتساب المدة ابتداء من تاريخ إعلان النتائج، على أن لا يصح انتخاب قاض، إلا إذا كان ناجحا ومزاولا مهامه عمليا بمحاكم الاستئناف أو الابتدائية لمدة لا تقل عن خمس سنوات في تاريخ العملية الانتخابية المعنية، ولا يصح انتخاب القضاة الموجودين في إجازة مرضية طويلة الأمد، وكذا القضاة الذين صدرت في حقهم عقوبات تأديبية غير الإنذار أو التوبيخ ما لم يصدر في حقهم عفو أو تم إلغاء قرار العقوبة التأديبية على إثر طعن بسبب الشطط في استعمال السلطة أمام أعلى هيأة قضائية إدارية بالمملكة».

كما اقترحت الوثيقة نفسها، أن تنقل إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية الصلاحيات المخولة حاليا لوزارة العدل في مجال تنظيم العمليات الانتخابية المتعلقة بالمجلس. وإذا كانت النقطة الأخيرة لا تثير أي إشكال طالما أنها تلتقي مع المطالب التي لطالما عبر عنها القضاة بخصوص وجوب فك الارتباط بين السلطتين القضائية والتنفيذية، فإن النقطة الأولى المتعلقة بفرض قيود على القضاة الراغبين في الترشح لعضوية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تبقى مثارا للعديد من علامات الاستفهام؛ فالوثيقة تقترح وضع مجموعة من الشروط بالنسبة إلى القضاة الراغبين في الترشح لعضوية المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومن بين هذه الشروط: التوفر على أقدمية 5 سنوات من العمل الفعلي داخل محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية، وألا يكون القاضي المرشح قد تعرض لعقوبة تأديبية من الدرجة الأولى... وهو ما يطرح عدة أسئلة: ألا تشكل هذه الشروط المفروضة نوعا من التمييز بين القضاة؟ ولماذا هذا التمييز؟ أليس من الأجدى إلغاء مثل هذا الشرط وفتح باب الترشح أمام الجميع من دون أي تمييز على أساس الأقدمية؟ لماذا لا يترك للقضاة حق الاختيار الحر لممثليهم؟ ألا يمكن اعتبار مثل هذه القيود نوعا من الوصاية المفروضة مسبقا على حرية القضاة في اختيار ممثليهم، وانتقاصا من مدى أهلية القضاة لممارسة حقهم في انتخاب من ينوب عنهم في المجلس الأعلى للسلطة القضائية؟ ألا يشكل مثل هذا الشرط نوعا من الهرمية غير المحمودة في جسم القضاء والتي لطالما أدت إلى نتائج وخيمة على استقلال القضاة والقضاء في تجارب عديدة وطنيا ودوليا؟ ألن يترتب عن تكريس مثل هذه القيود على مستوى القانون التنظيمي المرتقب فتح الباب أمام جهات عديدة لمحاولة توجيه نتائج انتخابات المجلس الأعلى للسلطة القضائية بشكل أو بآخر من خلال الحرص على وضع المرشحين المرتقبين في وضعية تنافسية، وبالتالي إقصائهم بشكل ممنهج من الترشح لعضوية المجلس، سواء من خلال العمل على تنقيلهم تحت ذريعة المصلحة العامة من المحاكم الابتدائية إلى محاكم الاستئناف أو العكس؛ ولنا في تجربة العميد المستشار محمد عنبر خير مثال، إذ أن ممارسته لحقه في التعبير وحريته في الانتماء الجمعوي جعله يدفع ضريبة دفاعه عن استقلاله حيث تم تنقيله من مهمته كرئيس غرفة بمحكمة النقض، إلى مسؤول قضائي بمحكمة ابتدائية، مما جعله في حالة تنافٍ صارخ بين مهمته الجديدة التي فرضت عليه فرضا ومنصبه في الجمعية المهنية التي اسهم في تاسيسها وانتخب كنائب لرئيسها وهي نادي قضاة المغرب؛ فإذا كانت التجارب الوطنية والدولية تؤكد كيف تستغل أحيانا بعض المؤسسات الدستورية للتضييق على ممارسة القضاة لحقوقهم أو للمس باستقلالهم أو لمحاربة انتمائهم الجمعوي أو حريتهم في الاعتقاد، فيمكن أن تسهم المؤسسات نفسها في القيام بممارسات تتنافى مع مبادئ استقلال القضاء وضمانات الاستقلالية المنشودة.

إن المثير للاستغراب، أن مثل هذه القيود المتعلقة بالسن أو الأقدمية أو سيرة المرشح، لم تكن مفروضة على إرادة القضاة في ظل النظام الأساسي «الحالي» لرجال القضاء -على علته- إذ أن الترشيح لعضوية المجلس الأعلى للقضاء كان متاحا لعموم القضاة، وكان الفيصل في الاختيار هو الإرادة الحرة للقضاة ومدى قدرة المرشح على الإقناع، فإذا كان القاضي ممارسا لعمله ويبت في حريات الناس وأموالهم ويفصل في منازعاتهم ومستأمن على أمنهم وحقوقهم، فمن باب أولى أن يكون أهلا لتمثيل القضاة.

ورب قائل، إن من بين الدوافع لاشتراط أقدمية معينة في القضاة المرشحين لعضوية المجلس ما لهذا الأخير من رمزية ومكانة مركزية في الجسم القضائي وخطورة الأدوار التي يقوم بها والتي تتطلب حكمة وتجربة قضائية متميزة، لا تكتسب إلا بالممارسة والتجربة الطويلة التي قد لا تتوفر في القضاة الجدد المتخرجين المعينين بالمحاكم الابتدائية أو المنتقلين حديثا لمحاكم الاستئناف، وهو ما يبرر اشتراط الأقدمية.

وهو قول يبقى محل نظر لأسباب كثيرة، أهمها، كون التجربة المتطلبة بهذا الخصوص، موجودة في باقي الأعضاء المشكلين للمجلس، خاصة بالنسبة إلى الأعضاء الدائمين أو المعينين بصفاتهم كقضاة الذين راكموا تجربة متميزة وطويلة بحكم عملهم بمحكمة النقض وتدرجوا في جميع درجات المحاكم (الرئيس الأول لمحكمة النقض، والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، ورئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض)، وبالتالي، فإن الاستفادة من تجربتهم القضائية المتميزة يبقى أمرا متاحا، خاصة وأنهم أعضاء معينون بقوة القانون، فضلا عن تجربة القضاة المنتخبين والممثلين لمحاكم الاستئناف، دون إغفال التجارب التي سيستفيد منها المجلس من الأعضاء غير القضاة، وعلى رأسهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوسيط، ثم الشخصيات الوطنية الحقوقية الخمس التي سيعينها الملك المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

إن قوة المجلس الأعلى للسلطة القضائية تكمن في تنوع تشكيلته، ولعل عدم تقييد حرية القضاة في الترشح لعضوية المجلس بسن أو أقدمية معينة، من شأنه إحداث توازن بين القضاة من مختلف الأجيال، والإسهام في مده بدماء جديدة مفعمة بروح التغيير؛ وإذا كان الدستور قد نص على مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي من خلال ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين القضاة المنتخبين بما يتناسب مع حضورهن في الجسم القضائي، فإن وضع قيد يتعلق بالسن أو الأقدمية، يعتبر تمييزا قانونيا غير مبرر بين القضاة، وإقصاء غير مقبول للقضاة الشباب يتنافى مع روح دستور فاتح يوليوز 2011، بل ويشكل تنكرا لإرادة الشباب وطموحهم للتغيير وتراجعا حتى على الحقوق التي كانت مكتسبة للقضاة في ظل النصوص السابقة.

> القيود المتعلقة بالسن أو الأقدمية أو سيرة المرشح، لم تكن مفروضة على إرادة القضاة في ظل النظام الأساسي «الحالي» لرجال القضاء على علته

عضو نادي قضاة المغرب بازيلال

"الموسطاش" و"دولة الوهم" في حديث المرزوقي بمطعم رباطيّ

الخميس 17 يناير 2013 - 23:50

حضر عشرات المثقفين و الكتاب و الصحفيين و المهتمين بموضوعة الأدب إلى مطعم "بييتري"، بحي حسان، وسط العاصمة الرباط، تلبية لدعوة اللقاء مع معتقل سجن "تزمامارت" السابق أحمد المرزوقي. الساعة تشير الى السابعة مساء من ليلة خميس، اختير تاريخا للمقهى الأدبي الأول لسنة 2013. فضاء المطعم ممتلئ عن آخره، ومن لم يجد كرسيا للجلوس، اختار مرافقة حديث المرزوقي واقفا يداعب كأسه على إيقاعات كلمات، انتشلت من اليومي المعاش، لتتحول إلى سلاح يحارب به ضابط مدرسة "هرمومو" السابق محنة الفراغ.

"محنة الفراغ" إذن هي عنوان المجموعة القصصية القصيرة التي اختار بها المرزوقي ملاقاة جمهور القراء الواسع، بعد تجربته الأولى في الكتابة، و التي أنتجت كتابا يؤرخ لمأساة الاعتقال، سماه "تزمامارت، الغرفة 10" بيع منه 65 ألف نسخة من سنة 2000، تاريخ صدوره، إلى الآن.

ثوب الضحية

طرح هشام حذيفة، الصحفي السابق بمجلة "لوجورنال"، و الذي تكلف بتسيير النقاش، (طرح) سؤاله على أحمد المرزوقي قائلا: هل تريد الخروج من ثوب الضحية و أنت تختار القصص القصيرة كجنس لإنتاجك الأدبي الجديد؟ جواب المحتفى به كان تلقائيا و هو يجيب: أنا جندي بسيط، كنت في جحيم "تزمامارت"، أتعلم كيف أموت، فوجدت نفسي بين عشية وضحاها وسط الكتاب و المثقفين.. أتمنى أن تقبلوني كما أنا.. لا أدعي الثقافة، ولست خريج جامعة السربون.

المرزوقي لم ينفي صفة "المسكين" التي تلاحقه كلما التقى أحد المارة الذي يسأله عن تاريخ الاعتقال و هو ينظر اليه بعين الشفقة، كما لم ينفي أن "تازمامارت" ملتصقة بجلده، ساكنة لأحلامه، مما جعل جمع الحاضرين في "بييتري" يستشفون أن "محنة الفراغ" ما هي إلا إبداع أدبي يحاول الرجل من خلاله الاستيقاظ من كابوس اسمه محنة "تازمامارت" التي دامت 18 سنة.

تجارة الوهم

أسئلة من جاؤوا للقاء المرزوقي عشية تقديم كتابه، استغلت تاريخ الرجل و موضوع الاعتقال السياسي بالمغرب لتذهب بعيدا (أحيانا) عن علة الاحتفاء المتمثلة في إصدار المجموعة القصصية "محنة الفراغ"، و معها تفاعلت أجوبة المحتفى به، ليعرج على مشاكله و مشاكل زملائه في المحنة حيث قال "كنا تبحث بعد خروجنا عن بيت و معاش و تغطية صحية، الا أنهم أعطونا مالا بناء على معايير مجهولة، دون أن يشرحوا لنا عن الذي عوضونا عنه بالضبط..".

المرزوقي لم يفوت الفرصة لينتقد بشكل لاذع مسلسل المصالحة بالمغرب. موضحا أنه ورفاقه تلقوا وعودا كثيرة من عراب هيئة الإنصاف و المصالحة، الراحل إدريس بنزكري، ثم بعده أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق، الذي وصفه المتحدث بـ"الاسمنت المسلح" Béton armé و بعده ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني الحالي لحقوق الانسان. المرزوقي قال أن وعود المسؤولين الثلاث، تبخرت في وقت يتم العمل فيه العمل على تصدير تجربة العدالة الانتقالية المغربية إلى العالم. المرزوقي صرح في جلسته أن المجالس المتعاقبة على الشأن الحقوقي "تبيع لنا الوهم".

الرسالة الغرامية

سرد لتفاصيل الحياة ما بعد سنوات الاعتقال الطويلة، عبر فيه الروائي المغربي عن صدمته من المستوى الهزيل للتعليم الذي اطلع عليه مباشرة بعد اجتيازه لامتحان البكالوريا من جديد، وولوجه الجامعة التي افتقد فيها صورته عن الطالب المغربي النجيب، الذي كان يأخذ الكلمة بكاريزمية و تلقائية ليتحدث بعمق في تفاصيل السياسات العامة وما يشغل بال المواطن من هموم.

المرزوقي و تفاعلا مع المداخلات المتسائلة عن سر ولعه بالكتابة، أفشى السر للحاضرين قائلا "أن رسالة غرامية كتبها أخوه الأكبر بكثير من الإبداع والعمق" هي الواقفة وراء شغف الكتابة الذي بدأ منذ الطفولة و لم ينتهي عند المعتقل الشيخ الذي بلغ من العمر 66 سنة. رواية "عودي الى البيت"، التي وجدها المرزوقي في رف من رفوف أخيه المستمع و المستمتع بحديثه في فضاء "بييتري"، وطدت علاقة الحب الجامعة بين المعتقل و الأدب، إذ قال المرزوقي للمتحلقين حوله "عندما وجدت هذا الكتاب، قرأته مختبأ من الساعة التاسعة صباحا إلى فترة ما بعد العصر.. لم أفارق الكتاب إلا وقد قرأته من أول الى آخر صفحة".

المرزوقي نبه الحاضرين إلى أن الحياة جميلة و أن جمالها أظهرته تجربة السجن بشكل جلي، و هو ما يدفع الرجل إلى الاستمتاع بكأس شاي على رصيف مقهى، و فق تعبيره.

في مطعم "بييتري" ضيوف يظهر من مساراتهم أن الضيف القادم، ذو مسار استثنائي، خالد الجامعي الذي جلس الى طاولة هسبريس، قال في تقديمه لمحنة الفراغ "نضحك، نبتسم، نعم حسب الأحوال و حسب الشخصيات العادية والغريبة التي نصادفها في أثناء قراءتنا. شخصيات بأسماء تحكي كثيرا عن هويتها، فهذا "موسطاش"، و ذاك "بوراس" و الآخر "بريطانيا العظمى" و غيره "جمافو"، و هكذا. شخصيات يفكك المرزوقي صورها كما كان يفعل "تولوز لتريك"، لكن بسيط كلمات تنزف دما في لحظات و تفيض حزنا في لحظات أخرى".

الشاعر و الكاتب عبد اللطيف اللعبي، تدخل ساخرا ومتفاعلا مع أحمد المرزوقي، عندما قرأ الأخير مقطعا من قصته القصيرة "الخارج من تزمامارت" حيث يحكي المرزوقي قصة واقعية، تقدم فيها شيخ بجلبابه الأبيض من صاحب "الغرفة 10"، يطلب منه نقله عبر سيارته الى سلا. ركب الشيخ فأسهب في الكلام، متحدثا عن لا شيء و عن كل شيء، قبل النزول قال صاحب الجلباب للمرزوقي، دون استحياء، لقد كنت سجينا سابقا في "تزمامارت". اللعبي روى رواية مشابهة، عندما قال للجمهور أن رجلا توجه نحو سائلا: هل كنت في السجن المركزي بالقنيطرة؟ فأجابه اللعبي: نعم لقد كنت سجينا هناك، من أنت؟ فأجابه الرجل دونما "وجل أو خجل": أنا الذي كنت أحجب عنك رسائلك هناك !".

المرزوقي حكى تجربة الحج الجديد الى "تزمامارت" سنة 2001، حيث تأمل قبره لأول مرة من الخارج، كما حكى تفاصيل زيارته الثانية الى هناك صحبة أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة، و حلقة برنامج "زاوية كبرى" التي أنجزها طيلة أسبوع بمعية صحفي القناة الثانية رضا بنجلون، و التي طالها مقص الرقيب.
ولعل أقوى لحظات اللقاء، هي تلك التي رد فيها المرزوقي بأدب ممزوج بالصرامة، على سؤال لأحد الحاضرين، تساءل فيه عن ما أسماه السائل بضرورة الاعتراف بأخطاء محتملة و من تم الاعتذار. المرزوقي قال للمتدخل: أنا لا أعتذر و لن أعتذر، أنا لم أخطط للانقلاب، ولم أكن في رتبة التخطيط، أنا ضابط بسيط، أدرس في مدرسة عسكرية، فطلب مني يوما أن أشارك في مناورة عسكرية بإقليم بن سليمان، قبل أن أجد نفسي وسط محاولة انقلابية وكأني أعيش كابوسا.. الدولة حكمت علي ظلما بخمس سنوات، لأجد نفسي في قبر دفنت فيه 18 سنة، أتوجه لك بالسؤال، من يجب عليه الاعتذار للآخر؟.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الناظور

وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإقليم الدريوش موضوع يوم دراسي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة/الناظور السبت المقبل بالدريوش يوما دراسيا حول موضوع "وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإقليم الدريوش .. الواقع والآفاق".

وذكر بلاغ للجنة أن هذا اللقاء الذي سيعرف على الخصوص مشاركة فعاليات اجتماعية ومؤسساتية وسياسية وحقوقية وهيئات منتخبة يهدف إلى استخراج العناصر الأولية لصياغة مخطط عمل إقليمي للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإقليم.

وأضاف المصدر أن المشاركين في هذا اللقاء سيعملون على إجراء تشخيص عام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإقليم وبلورة برامج في مجال النهوض بالحقوق المرتبطة بهذه المجالات وتحديد الإشكالات التي تحد من استفادة المواطنين من هذه الحقوق ومجالات وأوليات التدخل ودعم اعتماد المقاربة الحقوقية في إنجاز مشاريع المخططات الجماعية للتنمية.

وسيتم خلال هذا اليوم الدراسي تقديم عروض حول "المسألة التنموية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " و" المخططات الجماعية للتنمية من زاوية حقوق الإنسان" و" دور وكالة الشرق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " و"جمعيات القرب ودورها في تدعيم الحق في التنمية ".

4497/4

جمعية محاربة السيدا تدعو لاحترام حقوق المرضى

استنكرت جمعية محاربة السيدا ما تداولته بعض الصحف الوطنية يوم 9 دجنبر 2013 من وصم وتمييز ضد الأشخاص حاملي الفيروس وخاصة مجموعة من النساء في منطقة بومية ينتمون لفئة من النساء في وضعية هشاشة ومن الفئات الأكثر عرضة للإصابة.

وقالت الجمعية إنها تدين بشدة هذه الممارسات الماسة بكرامة الأشخاص المتعايشين مع فيروس السيدا، وطالبت رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رسالة لها بالتدخل لوقف هذه الخروقات لحقوق هؤلاء الفئات والتصدي لهذه الممارسات التي تمس مضامين المخطط الوطني الاستراتيجي الوطني لمحاربة السيدا، وكذا عناصر المخطط القطاعي الوطني للمجلس الوطني لمحاربة الوصم والتمييز اللذين قد يكون عرضة الأشخاص حاملي الفيروس. ونذكركم أن هذه الممارسات تعرقل الالتزام بمكافحة الإيدز (UNGASS) والذي وقع عليه المغرب منذ 2002. وقالت الجمعية إن أنجع السبل للحد من انتشار الوباء هي الوقاية والتحسيس للفئات الأكثر عرضة وعموم المواطنين بمقاربة تنبني على احترام حقوق الإنسان وكرامتهم.